

## ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء الكرك

المحكوم عليه : خالد رويين عبدالله - مجهول على الاقامة .

الاعلام - تاريخه : ٩٥٩/١٠/٦ ، محل صدوره : الكرك ، المحكوم به : تسعة دنانير و ٥٠٠ فلس والرسوم .

تبلفت ورقة الاخبار الاولى المؤرخة ٢٣ منه الصادرة من دائرة اجراء الكرك المتضمنة لزوم دفعي الى الخزينة المبلغ المذكور المحكوم به بموجب الاعلام المؤرخ ٩٥٩/١٠/٦ والمنبئة باتخاذ المعاملات القانونية بحقي عند امتناعي عن الاداء في ظرف اسبوع من تاريخ تبليغ هذه المذكرة .

## علم وخبر

صادر من قبل دائرة اجراء السلط

تبليغ ورقة اخبار قرار المجلس

الى المدين جميل محمد يونس من عشيرة ابي شبيب ، حارس وطني مسرح رقم ٥٧٤٤٠٩ مجهول على الاقامة .

تبلفت ورقة اخبار قرار المجلس المؤرخة في ٩٦٠/١٠/١١ الصادرة بحقي من دائرة اجراء السلط في القضية لشكوة ضدي لصالح الدائن صندوق الخزينة ولهذا وقعت ذيلاً .

« توقيع المدين »

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٨٠ هـ - الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥٢٠

## الفهرس

صفحة	
١٣٦٥	نظام رقم ( ٦٣ ) لسنة ١٩٦٠ « النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر »
١٣٦٧	نظام رقم ( ٦٤ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام تحديد اسعار بيع نتاج الخراج المعدل »
١٣٦٨	نظام رقم ( ٦٥ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام المياه البلدية عجرة »
١٣٧٠	اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة الهولندية بشأن تسير خطوط منتظمة بين بلديهما
١٣٧٣	قرار باجراء تعديلات في التعريفة الجمركية
١٣٧٤	قرار اعفاء من الرسوم الجمركية
١٣٧٥	تعليمات بدل ساعات العمل الاضافية لتحميل الفوسفات في غير اوقات الدوام الرسمي لسنة ١٩٦٠
١٣٧٦	قرارات رقم ( ٨ و ٩ و ١٠ ) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٣٧٨	اولر دفاع رقم ( ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ) صادرة بمقتضى نظام الدفاع رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٣٩
١٣٧٩	امر صادر بمقتضى المادة ( ٢ ) المعدلة من قانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٥٩

هكذا من الاجل

## نظام المعدل لنظام الانتقال والسفر

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٩ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٠

### النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع نظام الانتقال والسفر رقم (٧) لسنة ١٩٥٣ الذي يعرف فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستبدل نص المادة (١٢) من النظام الاصيل بالنص التالي :

١٢ - أ - يصرح لرئيس الوزراء والوزراء ووزير البلاط ولم يشغلون المراكز والوظائف التالية باقتناء سيارات خاصة :

- ١ - رئيس مجلس الاعيان
- ٢ - رئيس مجلس النواب
- ٣ - رئيس الديوان الملكي
- ٤ - قاضي القضاة
- ٥ - رئيس ديوان المحاسبة
- ٦ - رئيس ديوان الموظفين
- ٧ - رئيس محكمة التمييز

٨ - من يشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير

ب - دون ايجاف بما ورد في نظام السلك الخارجي رقم ١ لسنة ١٩٥٤ أو أي نظام آخر يحل محله ، فانه يصرح بناء على الطلب باقتناء سيارات خاصة للموظفين الآخرين الذين تقتضي طبيعة وظائفهم الانتقال والسفر لأعمال رسمية وتمين هذه الوظائف بقرار من لجنة تؤلف على الصورة التالية :

عضو يمثل وزارة المالية لا تقل درجته عن الثالثة يعينه وزير المالية .

عضو يمثل ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن الثالثة يعينه رئيس ديوان المحاسبة .

عضو يمثل ديوان الموظفين لا تقل درجته عن الثالثة يعينه رئيس ديوان الموظفين .

تتخذ اللجنة قرارها بالأجماع أو الاكثوية .

إذا قررت اللجنة التصريح لموظف باقتناء سيارة خاصة فلا ينفذ قرارها إلا إذا وافق عليه رئيس الوزراء .

ج - باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) السابقة يجوز للجنة أن تقرر تخفيض الملاوة الشهرية المقطوعة التي يستوفها الموظف لقاء اقتناء سيارة خاصة الى النصف كما يجوز لها أن تعيد النظر في أي قرار اتخذته فتمدله أو تلغيه وفق مقتضيات المصلحة العامة .

تقدم الطلبات الى وزير المالية بواسطة الوزير المختص وتحال هذه الطلبات الى اللجنة التي تجتمع في وزارة المالية بدعوة من وزير المالية وتعتبر معفاة من رسوم الطوابع .

باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر ملغاة من تاريخ نفاذ هذا النظام جميع التصاريح المعطاة للموظفين الآخرين باقتناء سيارات خاصة أو استعمالها .

د - مع مراعاة احكام المادة التاسعة من النظام الاصيل يجوز للموظف الذي يقتني سيارة خاصة أن يستعملها بقرار من اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة وأن يستوفي اجورها بمقتضى التعريفات المبينة في الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (٢٦) من النظام الاصيل إيتها كانت الاقل بشرط أن لا تؤدي أجور انتظار في أية حالة وبشرط أن لا تزيد هذه الاجور ضمن مناطق البلدية عن خمسة دنائير في الشهر .

المادة ٣ - لا تسري احكام المادة (١٤) من النظام الاصيل على رئيس الوزراء والوزراء .

المادة ٤ - يستبدل نص المادة (١٧) من النظام الاصيل بالنص التالي :

« يناط باللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٢ حسبما عدلت في هذا النظام ، وبناء على طلب الوزير المختص ، التصريح لأي موظف أو فئة من الموظفين باقتناء راحلة للقيام بواجباتهم الرسمية ويكون قرار اللجنة في هذا الموضوع نهائياً ويدفع لثل هؤلاء الموظفين العلف أو بدله حسبما يبين ذلك في تعريفات خاصة يضعها وزير المالية من حين لآخر بموافقة رئيس الوزراء وتعتبر جميع التصاريح السابقة ملغاة من تاريخ نفاذ هذا النظام »

١٩٦٠/١٠/٢٠

الحسين بطال

وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	وزير الداخلية	رئيس الوزراء بالوكالة قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم
جميل التوتولجي	فلاح المداح	محمد الامين الشنيطي
وزير المالية	وزير المواصلات والانشاء والتعمير	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
محمد علي الجبري	انور النشاشي	وصفي ميوزا
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة	وزير الدفاع
وليد الحسيني	يعقوب معمر	عاسف الفايز

هكذا من الأشهر

## نظام تحديد أسعار بيع نتاج الحراج المعدل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/٩٦٠ ،

أمر بوضع النظام الآتي :

## نظام تحديد أسعار بيع نتاج الحراج المعدل

رقم ( ٦٤ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تحديد أسعار بيع نتاج الحراج المعدل لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقطام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من النظام الأصلي حسبما استبدلت بالنظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٨ بإضافة عبارة ( وأكياس النايلون ) بعد كلمة ( والصناديق ) التي وردت في البند الثاني منها .

١٩٦٠/١٠/٢٦

أخبرين بطلال

وزير المالية	وزير الداخلية	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
هاتم الجبوسي	فلاح المداحنة	محمد الانين الشنيطي	بهيح التلهوني
وزير المواصلات والانشاء والتميز	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	جميل التوتوني
انور الشاشي	وصفي ميروان		
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير الدفاع	وزير العدلية
وليد الحسيني	يعقوب معين	( ٠٠٠ )	محمد علي الجعبري

## نظام المياه لبلدية عنجرة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٦/١٩٦٠ ،

أمر بوضع النظام الآتي :

## نظام المياه لبلدية عنجرة

رقم ( ٦٥ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام المياه لبلدية عنجرة لعام ١٩٦٠ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبع انموذج خاص لطلبات الاشتراك بالماء من قبل البلدية وتباع النسخة الواحدة منه بمائة فلس .

المادة ٣ - بعد ان تجري المعاملات الرسمية اللازمة على الطالب وتدرج عليه ملاحظات دائرتي الصحة والبلدية من الوجهتين الصحية والفنية يستوفى من طالب الاشتراك بالماء نفقات تأسيس قدرها دينار اردني واحد .

المادة ٤ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة قدرها دينار اردني واحد وتقيد هذه السلفة امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق من هذه السلفة وعند انتهاء اشتراكه يرد اليه الباقي ، اما في حالة عدم كفاية السلفة لتسديد القيمة المطلوبة من المشترك فتحصل القيمة الباقية بالطريقة القانونية التي تحصل فيها رسوم البلدية .

المادة ٥ - يكون الاشتراك بالماء بحساب المتر المكعب وتعين كمية الماء التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد .

المادة ٦ - يوضع العداد في الجهة التي يعينها موظف البلدية المسؤول ويحظر على المشترك احدثات اي تعديل او تبديل في اوضاعه اوفك اختامه ويحظر عليه ان يستعمل مفتاحاً يطابق المفاتيح التي تستخدم لفتح العدادات التي يجب ان تكون محفوظة ضمن صندوق مقفل ويحتوم من قبل البلدية .

المادة ٧ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فلي الشخص الآخر المذكور ان يقدم طلباً الى البلدية بتجديد الاشتراك وتحويله لاسمه وتوقيع عقد جديد . منه حسب الاصول ولا يكون المشترك الجديد مكلفاً بدفع شي . سوى ثمن الطوايح وورقة الطلب والسلفة المتقتضاة وعند عدم اجراء ذلك يكون المشترك المقود منه الاتفاق مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من الماء في ذلك المنزل .

المادة ٨ - على المشترك الذي ينقل من مسكن الى آخر او يريد قطع اشتراكه بالماء بانأ ان يعلم البلدية خطياً لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها ومحاسبتها عنها واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته في قطع الاشتراك تعتبر مدة الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية برغبته في قطع الاشتراك .

هكذا من الأصل



المادة ٩ - لموظف البلدية المسؤول بعد اخذ موافقة رئيس البلدية الحق بقطع الماء عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية:

- أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحقق عليه في وقت الاستحقاق ( وقت الاستحقاق هو بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ اعلام المقطوعة ) .
- ب - اذا أجرى المشترك تغييراً في جهاز الماء الا اذا استحصل على اذن بذلك من المجلس البلدي .
- ج - اذا قصر في دفع التعويضات والتأمينات التي تطلبها البلدية منه .
- د - اذا عارض المأمور المفوض بالحصص او التفتيش في تأدية وظيفته او تأخر او تمنع عن تطبيق احدي مواد عقد الاشتراك المقنن معه .
- هـ - اذا لم يتم المشترك بتجديد العقد عند انتهائه بشرط أن تكون البلدية قد اعلمته بذلك قبل انتهاء العقد بأسبوع واحد على الأقل .

المادة ١٠ - يدفع المشترك ( ٢٥٠ ) فلساً كرسوم الى البلدية عند اعادة فتح الماء على مواسير الخصوصية بعد ان تكون منته لاجد الاسباب السالفة الذكر .

المادة ١١ - تستوفى اثمان المياه عن مقطوعة المشتركين بالماء كما يلي :

- أ - ( ٤٠ ) فلساً عن كل متر مكعب من ١ - ٥ شهرياً .
- ب - ( ٣٠ ) فلساً عن كل متر مكعب من ( ٦ ) فما فوق شهرياً .
- ج - يستوفى من المشترك ( ٢٠٠ ) فلس كحد ادنى ولو نقصت كمية المياه عن الخمسة امتار .

المادة ١٢ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال المدة التي يظهر فيها ان عملاً قد طرأ على العدد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر او اقل من الكمية المستهلكة وبني التقدير بالنسبة للمدة المماثلة سابقاً فيما اذا كان المستهلك مشتركاً او تقديراً بالنسبة لعدد افراد العائلة ويكون هذا التقدير قطعياً .

المادة ١٣ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من المواسير وتوابعها ملكاً للبلدية وجزءاً متمماً لشبكة المياه . كما ان للبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها من محل الى آخر .

المادة ١٤ - يتحمل المشترك كافة نفقات التعميدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل منزله وفي حالة كسر العداد أو عدم صلاحيته يكون المشترك ملوماً بتغييره أو بدفع ثمنه للبلدية .

المادة ١٥ - كل من عبث أو فتح أو أغلق أو أقلل أية حنفية أو صمام أو أي شيء آخر من انشاءات مشروع المياه يعتبره ارتكب مخالفة ويعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة ١٦ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٠/١١/٦

أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير الداخلية	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
هاشم الجبوري	فلاح المداح	محمد الامين الششتي	محمد التلوي
وزير المواصلات والانشاء والتعمير	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	جميل التوتويجي
انور الشاشيني	وصفي ميوزا	وزير العدل	وزير الداخلية
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	عبد الله الفاي	عبد علي الجعبري
وليد الحسيني	يعقوب معمر		

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦١ تاريخ ١٩٦٠/١١/٢ المتضمن الانسحاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة البولندية بشأن تسير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما وإلى ما ورائهما بالكل الشالي :

## اتفاق

### بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البولندية

بشأن تسير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما وإلى ما ورائهما

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البولندية المشار إليهما فيما بعد ( بالطرفين المتعاقدين ) طرفان زبائن الطيران المدني الدولية الموقعة في شيكاغو النيوس — الولايات المتحدة الاميركية بتاريخ ٧ كانون اول عام ١٩٤٤ ( التار الها فيما بعد بالماهدة ) ولما كان من المرغوب فيه تنظيم المواصلات الجوية الدولية بطريقة مأمونة ومنسقة والعمل جهد لتأتهما على انهاء التعاون الدولي في هذا المضمار .

ورغبة منهما في تشييط النقل الجوي الدولي باقل الاجور على اسس اقتصادية سليمة ، وتأميناً للفوائد العديدة غير المباشرة لهذا النوع من النقل لمصلحة البلدين .

ورغبة منهما في عقد اتفاق جوي يهدف الى ترقية النقل التجاري الجوي المنتظم بين بلديهما وإلى ما ورائهما .

قد عينا مندوبيهما المفوضين الموقعين ادناه لهذا العقد وللذين وافقوا بناء على تفويض من حكومتهما على عقد الاتفاق الآتي :

### المادة الاولى

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحق في تشغيل الخطوط الجوية المدنية في ملحق هذا الاتفاق ( والتي يطلق عليها فيما بعد الخطوط الجوية المدنية ) وذلك بغية انشاء خطوط جوية ( على الطرق الجوية المدنية في الملحق ) ( المعروفة فيما بعد بالطرق الجوية المدنية ) .

### المادة الثانية

١ - يمكن تشغيل الخطوط الجوية المدنية فوراً أو في تاريخ لاحق وفقاً لرغبة الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق ، وليس قبل ذلك .

أ - للطرف المتعاقد الذي منحت له حقوق النقل تعيين مؤسسة أو مؤسسات جوية والتي سيطلق عليها فيما بعد ( مؤسسات النقل الجوي ) لاستثمار الخطوط الجوية المدنية .

بدل على الطرف المتعاقد الآخر ان يصدر الترخيص اللازم للمؤسسة أو لمؤسسات النقل الجوي المدنية بدون ابطاء ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة واحكام المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

٢ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بان يطلب إلى مؤسسة النقل الجوي المدنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر اثبات اهليتها لتنفيذ الشروط التي تفرضها القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل الطرف المتعاقد الذي يمنح الحقوق لاجل استثمار الخدمات الجوية الدولية .

### المادة الثالثة

رغبة في عدم التمييز بين الطرفين وتحقيقاً للمساواة في المعاملات ، فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

أ - تعفى من جميع الرسوم الاهلية بما في ذلك رسوم الجمارك والتفتيش مواد الترميم وقطع النيار والقطع الاحتياطية والزيوت والشحومات التي تكون على متن طائرة من الناقلات المدنية على ان تكون خاضعة للانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد وعلى ان تظل على متن الطائرة ما لم تسمح السلطات المختصة بانزالها وفي هذه الحالة يجب ان تكون اللوازم تحت الحراسة الجمركية إلى ان يمين وقت استعمالها من قبل الناقل أو يعاد تصديرها .

هكذا من الأصل

ب- تعفى من الرسوم الجمركية ورسوم الفحص كميات الوقود والزيوت والنفط وقطع الغيار والآلات التي تجلب من قبل الناقلات المعنية بقصد استعمالها للطائرات على أن تكون خاضعة للأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد ولو أن مثل هذه الأدوات تكون موجودة هناك ومثل هذه اللوازم يجب أن توضع تحت الاشراف الجمركي الى أن تستعمل أو يعاد تصديرها .

#### المادة الرابعة

أ - تسري كافة القوانين والأنظمة المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين فيما يختص بدخول أو خروج الطائرات على مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف الآخر بغض النظر عن جنسيتها وتعامل كما تعامل سائر الناقلات اثنا وجودها فوق اراضيها .

ب- تسري القوانين والأنظمة المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبضائع إلى ومن اراضيها ( كقوانين الدخول والمخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والمخبر الصحي ) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها طائرات المؤسسات التي يعينها الطرف المتعاقد الآخر .

#### المادة الخامسة

يحفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق نقض أو تمنع أي مؤسسة نقل جوي بالحقوق المبينة في ملحق هذا الاتفاق وبغرض ما يراه ضرورياً من القيود للتمتع بهذه الحقوق وذلك في حالة عدم قناعته بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه المؤسسة في يد الطرف المتعاقد الآخر أو في يد رعاياه ، وكذلك في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد المذكورة في المادة الرابعة ، أو في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذا الاتفاق وملحقه .

#### المادة السادسة

١ - تحدد الاجور التي تتقاضاها أية مؤسسة جوية معينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لنقل الركاب والمحمولة على أي من الطرق المعنية في مستوى معقول مع مراعاة جميع العوامل التي تشمل اقتصاديات التشغيل والربح المعقول ، ومع مراعاة الاجور المعمول بها لدى المؤسسة الجوية الاخرى التي تعمل على نفس الطريق أو أي جزء منه .

٢ - تحدد الاجور التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين كالآتي :

أ - وفقاً لقرارات أي منظمة مؤسسات النقل الجوي تضم المؤسسات المعنية وتكون مقبولة لدى الطرفين المتعاقدين .  
ب- أو بالاتفاق بين المؤسسات صاحبة الشأن المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين إذا لم تكن تلك المؤسسات اعضاء في نفس المنظمة أو إذا لم تكن هناك قرارات مناسبة توضع في الفقرة ( ١ ) السابقة ، على أنه في الحالات التي لا يمين فيها أحد الطرفين المتعاقدين مؤسسة للنقل الجوي للعمل على أي من الطرق الجوية المعنية ولم تحدد الاجور على هذا الطريق وفقاً للفقرة ( ٢ ) ( ١ ) المذكورة فإن المؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر للقيام على هذا الطريق أن تحدد الاسعار التي تتقاضاها .

٣ - يجب أن ترمض الاجور التي تحدد بموجب الفقرة ( ٢ ) ( ب ) على سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وتصبح نافذة للمفعول بعد مضي ٩٠ يوماً من استلامها من قبل سلطات الطيران المذكورة ما لم تعلن سلطات الطيران لدى أحد الطرفين المتعاقدين عدم موافقتها عليها .

#### المادة السابعة

يجل هذا الاتفاق وملحقاته لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

#### المادة الثامنة

أ - إذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق أو ملحقه فله أن يطلب الدخول في مشاورات مباشرة بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين ويجب أن تبدأ هذه المشاورات في خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب ، وبدأ العمل بما تنفق عليه هذه السلطات من تعديلات بعد تأييدها بمذكرات يتبادلها الطرفان المتعاقدان بالطرق الدبلوماسية .  
ب- إن تعديل الخطوط الجوية المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لا يعتبر تعديلاً لهذا الاتفاق ما لم يتناول ذلك النقاط الشرة لدى أحد الطرفين ، وهكذا يحق لأي منهما تغيير الطرق الجوية المعنية على أن يشعر الطرف الآخر بهذا التغيير دون أي تأخير .

#### المادة التاسعة

إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق أو ملحقه ولم يتمكن من الوصول إلى نوبة بالمفاوضات المباشرة جاز لهما ، بالاتفاق ، على إحالة موضوع الخلاف إلى هيئة تحكم يختارها ، أو إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه ، ويعتد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرار الصادر من قبل هيئة التحكيم المذكورة أو محكمة العدل الدولية .

#### المادة العاشرة

أ- أي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت يشاء أن يعلم الطرف المتعاقد الآخر في رغبته إنهاء هذا الاتفاق ، على أن يبلغ هذا الاعلان في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي مدة لا تقل عن ثلثي عشر من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الاعلان ، إلا إذا تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقض قبل انقضاء هذه المدة ، وإذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلام هذا الاعلان يعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا الاعلان .

#### المادة الحادية عشرة

نبا ينطبق تطبيق هذا الاتفاق ، يقصد بعبارة ( سلطات الطيران ) ، بالنسبة للحكومة الاردنية مدير عام الطيران المدني ، أي شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بوظائفه الحالية .

وبالنسبة للحكومة الهولندية مدير عام الطيران المدني أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بوظائف المدير المذكور .

#### المادة الثانية عشرة

يصح هذا الاتفاق نافذ المفعول مبدئياً لدى توقيعه ونهائياً لدى تبادل المذكرات التي تملن استكمال الاجراءات الدستورية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين .

بالنسبة للمملكة الهولندية يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول في الاراضي الهولندية بأوروبا .  
تسباً لذلك قد وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتهما على هذا الاتفاق ووضعا عليه اختامهما .

حرر في عمان يوم ..... من شهر ..... سنة ١٩ .....

عن / حكومة المملكة الهولندية

عن / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من المرحل



## الملحق

١ - للمؤسسات التي تعينها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حق تشغيل خطوط جوية على الطرق المعينة في كلا الاتجاهين وحق المرور والتوقف المؤقت لأغراض غير تجارية، وكذلك حق انزال وتحميل الركاب والبضائع والبريد في النقاط المذكورة في جدول الرحلات التالي :

## جدول الرحلات

١ - الطرق الجوية التي ستقوم بتشغيلها المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .  
ب- من نقاط في الأردن عبر نقاط متوسطة إلى استرداد و / أو إلى ما وراءهما .

٢ - للمؤسسات التي تعينها حكومة المملكة البولندية حق تشغيل خطوط جوية على الطرق المعينة في كلا الاتجاهين وحق المرور والتوقف المؤقت لأغراض غير تجارية وكذلك حق انزال وتحميل الركاب والبضائع والبريد في النقاط المذكورة في جدول الرحلات التالي :

## جدول الرحلات

١ - الطرق الجوية التي ستقوم بتشغيلها المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة البولندية .

ب- النقل من استرداد عبر نقاط متوسطة في أوروبا بما في ذلك تركيا وكذلك نقاط متوسطة يتفق عليها الى عمان، ومن ثم إلى نقاط في إيران والباكستان والهند وإلى ما وراءها حسب الاتفاق .

## قرار

قر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩٦٠/١١/٦ الموافقة على قرار تعديل التعرفة الجمركية الذي وضعه صاحب المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

١ - استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا إجراء التعديلات التالية في التعريفة الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الوزراء عليه .

رقم البند	بيان الأصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٥٠/٧ ب	فول ( باقلاء )	٪١٠	معفى
٥٠/٧ ج	حمص	٪٢٠	معفى

وزير الاقتصاد الوطني

وليد الحسيني

وزير المالية

هاتم الجبوري

قر مجلس الوزراء الموافقة على القرار الذي وضعه صاحب المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

## قرار

١ - على الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة ( ١٠٤ ) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ ، قررنا إعفاء المواد التالية للتعرفة في تغليف وتعبئة المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية .

أ - أنواع الورق الخاص بتغليف المنتجات الصناعية أو الزراعية أو الحيوانية بشرط أن تكون مطبوعة عند استيرادها باسم المنتج أو المزرعة أو صاحبها .

ب - الصفايح المصنوعة من عجائن الورق المعدة بواسطة الضغط لتعبئة البيض .

ج - الأكياس المصنوعة من اللدائن الاصطناعية ( بلاستيك ) والمعدة لتعبئة المنتجات الصناعية أو الزراعية والحيوانية .

د - العلب والصاديق وقواطعها من الورق المقوى المعدة لتعبئة المنتجات الصناعية أو الزراعية أو الحيوانية .

هـ - بشرط أن تستورد هذه المواد مباشرة من قبل اصحاب المصانع أو المزارع أو أن تحول اليهم عن طريق بوندد عام أو خاص .

و - تحدد الكميات والأنواع من قبل وزارة المالية / الجمارك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها .

ت - تلي قرارات الاعفاء التالية :

أ - قرار بإعفاء العلب الفارغة لتعبئة منتجات مصنع الجبشة والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٣٣ تاريخ ٩٥٥/٧/٩ من الجريدة الرسمية .

ب - قرار بإعفاء علب الكرتون الخاصة بتعبئة الحليب والالبان المنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٥٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ٩٥٥/١٢/٢١ .

ج - قرار بإعفاء الورق الخاص بتغليف التوفي والشوكولاتة المنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٨٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ٩٥٦/٧/٢٣ .

د - قرار بإعفاء علب التلك والكرتون لصناعة الشوكولاتة المنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١٣٥٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ٩٥٧/١٢/٨ .

هـ - قرار بإعفاء صناديق الكرتون الخاصة بتعبئة المعلبات المنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١٣٧٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ٩٥٨/٢/٢٥ .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وموافقة مجلس الوزراء العالي عليه .

٩٦٠/١١/٩

وزير الاقتصاد الوطني

وليد الحسيني

وزير المالية

هاتم الجبوري

هاتم الجبوري

بناء على تنسيب الهيئة الاستشارية لدائرة ميناء العقبة قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (١/٤) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ - الموافقة على (تعليمات بدل ساعات العمل الاضافية لتحميل الفوسفات في غير اوقات الدوام الرسمي لسنة ١٩٦٠) بشكلها التالي :

## تعليمات بدل ساعات العمل الاضافية

### لتحميل الفوسفات في غير اوقات الدوام الرسمي لسنة ١٩٦٠

- المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات بدل ساعات العمل الاضافية لتحميل الفوسفات في غير اوقات الدوام الرسمي لسنة ١٩٦٠) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تحدد ساعات العمل الرسمي لقسم الفوسفات من الساعة السادسة صباحاً لغاية الثانية عشرة ظهراً ، ومن الساعة الثالثة بعد الظهر لغاية الخامسة مساءً .
- المادة ٣ - إذا كانت شركة الفوسفات ترغب في تحميل باخرة فوسفات في اوقات غير الاوقات المذكورة في المادة السابقة أو اسر التحميل في غير الاوقات المبينة فيها ، عليها ان تطلب ذلك من مدير الميناء الذي عليه اجابة الطلب لقاء بدل المبين في المادتين (١٠ و ١١) من هذه التعليمات .
- المادة ٤ - الاجور المبينة في المادتين (١٠ و ١١) هي الحد الاعلى ويجوز لوزير المواصلات / دائرة ميناء العقبة ان يصدر تعليمات لتخفيضها بحسب ما يراه مناسباً .
- المادة ٥ - لمدير الميناء استثناء أي معاملة من الاجور الاضافية حسب ما يراه مناسباً وحيث توجد الاسباب المبررة .
- المادة ٦ - يستوفى بدل ساعات العمل الاضافية من قبل ادارة الميناء لقاء وصولات تسجيل في دفتر باسم (امانات اجور اضافية) .
- المادة ٧ - تصرف الاجور في نهاية كل شهر بموافقة معالي وزير المواصلات / دائرة ميناء العقبة بتسيب من المدير العام موزعة على الموظفين حسب ساعات العمل الذي قام به كل موظف بعد اوقات الدوام ، شريطة اشتراكه في انجاز الاعمال التي استوفى البذل بموجبها .
- المادة ٨ - لا يجوز في أي حال من الاحوال ان يزيد بدل ساعات العمل الاضافية المصروف لأي موظف بموجب هذه التعليمات عن مقدار الراتب الاساسي لذلك الموظف . وما زاد من الاجور عن هذه النسبة تتجه لتوزيع بموجب المادة (٧) يحول ايراداً لحرية الدائرة .
- المادة ٩ - لا يجوز ان يتناول الموظف بدل اجور ساعات العمل الاضافية من جهتين معاً في الشهر الواحد عن راتبه الاساسي .
- المادة ١٠ - تستوفى الاجور بالنسبة التالية :
- في الحالات التي يتطلب العمل فيها انجاز معاملات تحميل الفوسفات الى البواخر بعد اوقات العمل المحددة في المادة (٢) يستوفى من شركة الفوسفات مبلغ ثلاثة دنانير عن الساعة الواحدة أو أي جزء منها .
- المادة ١١ - يجري توزيع حصة الاجور على الموظفين بالاستناد الى المادة (٧) المذكورة سائفاً وفقاً للترتيب التالي :

من الساعة الرابعة  
او اي جزء منها  
فلس

- ١ - للموظفين من الدرجة الثامنة فما فوق أو من يتقاضون رواتب مقطوعة تزيد عن ٤١ ديناراً ٣٥٠
- ٢ - للموظفين من الدرجتين التاسعة والعاشر أو من يتقاضون رواتب مقطوعة تقل عن ٤١ ديناراً ٣٠٠
- ٣ - للموظفين الآخرين ٢٠٠

١٩٦٠/١١/٩

## قرار رقم (٨)

### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بإدعاء طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/٩/١٧ رقم ب/٨٨٢٦/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأل تفسير احكام المادة ٥٠ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١٨١ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ وما اذا كانت حصة البلديات من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون النقل على الطرق هي ٤٠٪ كما هو وارد في المادة ١٨١ من هذا القانون أم ٣٥٪ كما هو وارد في المادة ٥٠ من قانون البلديات .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٠/٩/١٣ رقم ١٠٠٦٥/١١/١ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١- ان المادة ٥٠ من قانون البلديات المشار اليه تنص على ما يلي :

(يخصص للبلديات خمسة وثلاثون بالمائة من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون النقل على الطرق عن رخص اقتناء المركبات) .

٢- ان المادة ١٨١ من قانون النقل على الطرق تنص على ما يلي :

(يوزع مجلس الوزراء اربعين بالمائة من مجموع رسوم الترخيص المحصلة بموجب هذا القانون على المجالس البلدية في الملة بالنسبة التي يقرها بأمر يصدره بهذا الشأن) .

والواضح من هذا ان واضح القانون في المادة ٥٠ من قانون البلديات حصر حق البلديات من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون النقل على الطرق في الرسم الذي يستوفى عن رخص اقتناء المركبات فقط وحسب النسبة التي تخصص للبلديات من هذا رسم خمسة وثلاثين بالمائة . بينما المادة ١٨١ من قانون النقل على الطرق لم تحصر حق البلديات في رسوم رخص الاقتناء بل حله ثلثاً لثلاثة انواع رسوم الترخيص التي تستوفى بموجب هذا القانون ورفعت نسبة ما يخص للبلديات الى اربعين بالمائة . وما ان قانون النقل على الطرق هو قانون خاص ولاحق لقانون البلديات فان احكامه تعتبر معدلة لاحكام قانون البلديات وهي يجب العمل بها .

ولذا فان ما يخص للبلديات من الرسوم المشار اليها هو اربعون بالمائة من مجموع رسوم الترخيص المحصلة بموجب قانون النقل على الطرق طبقاً لنص المادة ١٨١ من هذا القانون .

هذا ما تقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٦٠/١٠/٣٠

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
علي مسبار

عضو  
عضو محكمة التمييز  
موسى السكاك

عضو  
عضو محكمة التمييز  
البياس الطوي

عضو

المستشار الحقوقي

لرئاسة الوزراء

شكري المهدي

عضو

المستشار الحقوقي

مندوب وزارة المالية

جمال الحسن

هذا من الأصل



## قرار رقم ( ٩ )

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٢ رقم ٨١١٨/٥/١٠٦/١٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة الثالثة من نظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ ويان ما اذا كانت لفظة ( الولد ) الواردة في هذه المادة تشمل الولد بالتبني ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٠/٤/١٨ رقم ١٧٨ وكتابه الثاني المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٠ وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ان يعطى الموظف علاوة عائلية على النحو التالي :

الزوجة	فلس	دينار
الولد الاول	٥٠٠	٣
الولد الثاني	٨٧٥	١
الولد الثالث	٧٥٠	١
الخ ...		

وان المادة الثانية من هذا النظام عرفت لفظة ( ولد ) بانها تشمل الذكر والانثى وان المادة الثامنة توجب على الموظف ان يبرز شهادات الزواج او الولادة المتعلقة بافراد أسرته المستحقين للملاوة .  
ومن هذا يتضح ان الاولاد المقصودين في هذا النظام هم الاولاد المنحدرون من الموظف الذين تكون صلتهم به بنية شرعية لا الدم لا التبني .  
ولهذا فان كلمة ( ولد ) المنصوص عنها في المادة الثالثة المطلوب تفسيرها لا تشمل الولد بالتبني .  
هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٦٠/١٠/٣٠

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
الباس الخوري	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
المستشار الحقوقي	مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي
جمال الحسن		لرئاسة الوزراء
		شكري المهدي

## قرار رقم ( ١٠ )

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٣ رقم ٦٦٦١/٧/١/٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة الثالثة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٥ من نظام الاوقاف رقم ١ لسنة ١٩٥٥ ويان ما اذا كانت إدارة الخط الحجازي الاردني ملزمة بدفع رسوم الانشاءات التي تتحقق للبلديات بموجب قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ أم أنها معفاة من هذه الرسوم .

وبعد الاطلاع على كتاب نائب امين العاصمة المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٢ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١- ان المادة الثالثة من قانون الخط الحجازي الاردني المشار اليه تنص على ان الخط الحجازي الاردني يعتبر وفقاً اسلامياً ومؤسسة عامة ذات شخصية حقوقية واستقلال مالي مرجعها الاعلى رئيس مجلس الوزراء وان المادة الرابعة من هذا القانون اناطت حق الاشراف على استثمار الخط وإدارة أملاكه ومصالحه بمجلس إدارة أعلى مؤلف من وزير المواصلات رئيساً وأربعة أعضاء آخرين .  
وان المادة السابعة منه اعتبرت وزير المواصلات بالنسبة لتعيين موظفي الخط وعزلهم رئيساً للدائرة .

٢- ان المادة ١٥ من نظام الاوقاف رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الموضوع بمقتضى المادة التاسعة من قانون الاوقاف رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ تنص على ان جميع معاملات دوائر الاوقاف معفاة من كافة الرسوم والطوابع .

وان المادة الثانية من هذا النظام تنص على ان إدارة دوائر الاوقاف والاشراف على تنفيذ الموازنة العامة مناط بقاضي القضاة .

وان المادتين الثالثة والرابعة من قانون الاوقاف تنص على ان دائرة الاوقاف مرتبطة رأساً برئيس الوزراء ويدير شؤونها على أعلى الاوقاف برئاسة قاضي القضاة .

من هذه النصوص يتضح ان دوائر الاوقاف التي يتعلق بها نظام الاوقاف رقم ١ لسنة ١٩٥٥ والتي تعتبر معاملاتها بمقتضاء معفاة من كافة الرسوم هي الدوائر المجبوت عنها بقانون الاوقاف الاسلامية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ والتابعة لمجلس الاوقاف الاعلى للمؤسسة الخط الحجازي فهي مؤسسة مستقلة تدار من مجلس خاص ولها قانونها الخاص ولا ينطبق عليها النظام المشار اليه .  
لهذا فان هذه المؤسسة غير معفاة من رسوم الانشاءات التي تتحقق عليها للبلديات لعدم وجود نص في قانونها الخاص على ذلك .  
هذا ما نقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٦٠/١٠/٣٠

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
الباس الخوري	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة	مندوب وزارة	المستشار الحقوقي
الداخلية	الداخلية	لرئاسة الوزراء
صلاح سحيات		شكري المهدي

## أمر دفاع رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ( ٢ ) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على ما اقتضته مصلحة الأمن وتنسب معالي وزير الداخلية ، أمر بالاستناد الى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ - بالاستيلاء على البناء المستعمل كمخفر المائد للسيد فريد احمد الدلو في قرية بدبا - قضاء نابلس للحاجة إليه كمخفر دائم واتخاذ الاجراءات لدفع التعويض العادل لصاحب البناء المذكور .

١٩٦٠/١١/٨

رئيس الوزراء

جهت التلهوي

هكذا من الأجل